Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المطلقة» . كما يقال : «كون الجوهر غير قابل للأشدّ والأضعف من خواصّ الجوهر» ؛ وقد تشاركه في ذلك بعض الأعراض كالكم ، لـمّا كانت خاصّة بالنّسبة إلى ما لا يوجد فيه .

وأمّا بيان الأوّل : فهو أنّ هاتين القضيّتين لـمّا كانتا غير قابلتين للعكس ، وجب أن لا تقبل الخمس الباقيات العكس . لأنّها لو صحّ عكسها لصحّ العكس على ما تحتها . فإنّ كلّ ما يصحّ [الحكم][1] به على الأعمّ صحّ أن يحكم به على الأخصّ . ألا ترى أنّ كلّ ما يصدق على الحيوان من حيث هو حيوان ، فإنّه يصدق على الإنسان ؟ وكلّ واحدة من هذه القضايا تحت ما فوقها إلى أن تنتهي إلى الممكنة العامّة . فلو صدق العكس على العالية لصدق [30و] على السّافلة ؛ لكنّه لا يصدق على السّافلة ؛ فوجب أن يصدق على العالية .

مناقشة آراء المصنّف في العكس والتّداخل

هذا خلاصة ما ذكره[2] في هذا الموضع ؛ وعندي فيه نظر . فإنّي أرى أنّ الحقّ هو ما قاله قدماء المنطقيين من أنّ القضيّة الكلّية لا تكون صادقة إلاّ إذا كانت ضرورية . وأرى أنّ الخطأ الذي حصل فيه المتأخّرون في التّناقض ، والعكوس ، والمختلطات لا سبب لهم إلاّ تكذيبهم بما قاله الأوّلون منهم . وأنّهم أحبّوا أن يخترعوا شيئًا لم يذكره القدماء ؛ فأثبتوا المطلقات ، والوجوديات ، والممكنات ؛ ووقعوا في ظلمات مدلهمة في نقائضها وعكوسها[3] من الأقيسة المختلطة منها . ولم يمكنهم الوفاء بنصرة ما اخترعوا ؛ لأنّ الدّلالة[4] في كثير من المواضع تتكافأ في طرفي السّلب والإيجاب ، ولا

---

1 زيادة اقتضاها السّياق .

2 الأصل : ذكروه ؛ ولعلّه كما أثبتناه ، فيعني المصنّف .

3 لعلّه يقصد عكوس نقائض الوقتية والمنتشرة ، سابقتي الذّكر .

4 كذا في الأصل ؛ ولعلّ الأصحّ قراءتها : الأدلّة . (قارن الفقرة التّالية ص : 180) .